

مصر تسجنت الأدباء

كتاب ومبدعون: لا لمصادرة الخيال

القاهرة - أحمد مجدي همام

بعضهم لم يستنق بعد من الكابوس الذي أطبق علينا يوم السبت الماضي مع صدور الحكم بحبس أحمد ناجي. آخرون ما زالوا يبحثون عن أسباب تتمتع بالحد الأدنى من المعقولية لتفسير هذا الحكم، حتى أن الروائي والشاعر ياسر عبد اللطيف، كتب على فايسبوك: «فيه إحساس قوي إن أحمد ناجي بيتعاقب على مقالاته ضد السعودية مش عشان روايته»، في إشارة إلى مقالاته في جريدة «المصري اليوم».

الغضب، والصدمة، والرعب، تتضح جلياً في كلمات الكتاب والمثقفين المصريين، الذين دشّن بعضهم حملة بعنوان «الدولة مش عايزة مفكرين... احرق عمك الإبداعي»، داعين إلى وقف احتجاجية ليرحقوا فيها كتبهم، وصورهم، ولوحاتهم، ومنحوتاتهم... يقول الروائي حمدي أبو جليل الذي حوكم قبل سنوات بتهمة مسؤوليته عن نشر رواية «وليمة لأعشاب البحر» لحيدر حيدر، ضمن سلسلة من مطبوعات وزارة الثقافة: «وكيل النيابة الذي يجروّ على سجن كاتب بسبب كلمة، فهذا بالتأكيد إسلامي بطبعه. نحن نعرف منذ زمن أن النيابة والشرطة مخترقتان بهذا الفكر. وقضية ناجي جعلت ذلك على الملأ. إنها فضيحة دولية»، ويختتم كلماته الغاضبة:

«رواية «استخدام الحياة» التي قرأها 2000 شخص بحد أقصى، أصبحت الآن عالمية. إنهم يعملون ضد أنفسهم. وهذا المنع لا يذكرني إلا بالسفر على الحمير. لقد ولى زمن المنع». البرة الغاضبة نفسها بدت واضحة في كلمات الروائي إبراهيم فرغلي الذي يقول: «هذا الحكم فضيحة بكل المقاييس، بعد الحكمين الخاصين بحبس إسلام البحيري، وفاطمة ناعوت. هو يعبر في الوقت عينه عن التباسات كثيرة تحيط بمؤسسات الدولة، وخاصة تلك الموكلة بتطبيق القانون. فإما أنها تعبر عن التباس فهم النظام نفسه لفكرة حرية التعبير، أو أنها تشير بجلاء فاضح إلى عدم فهم مؤسسات الدولة وبينها القضاء

لمواد الدستور التي تنص على حرية التعبير كحق مكفول، فالمادة 65 من الدستور تنص على أن «حرية الفكر، والرأي مكفولة. ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول، أو الكتابة، أو التصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر». الجانب الثاني أن تحقيق الإصلاح الديني والنهضة العلمية وتطوير مناهج التعليم التي أعلن الرئيس المصري عنها، لا يمكن أن يحقق ثماره في ظل مناخ يسوده الخوف وسجن الكتاب والحجر على الرأي. أياً كان الرأي الأخلاقي في أي مادة منشورة في كتاب، لا يمكن أن يكون الرد بالسجن أو المنع إرهاب الكتاب وأصحاب الفكر والباحثين، لأن يؤدي إلا إلى المزيد من الإرهاب، وهو أمر يتناقض تماماً مع دعوة الدولة نفسها إلى الحرب على الإرهاب الديني، الذي يستخدم القمع والقتل في مواجهته خصوصاً». مؤلف «بناء الجبلوي» ينهي كلمته بالتأكيد على أنه «لا يمكن أن تتحقق نهضة أو تنمية في مناخ فاشي يقمع الفكر تحت أي مسمى، سواء كان إزدراء أو خدش حياء أو أي من تلك التسميات التي تعد حتمالة أوجه وقابلة لتفسيرات مختلفة».

الروائي المخضرم إبراهيم عبد المجيد تلقى خبر حبس ناجي بغضب عارم، وكتب عبر صفحته الفايسبوكية: «مجلس الشعب أقسم على احترام الدستور. الدستور ما فيهوش حبس في قضايا النشر. إيه رأيكم يا مصريين. وألا كله في حب مصر؟». وطالب عبد المجيد بتدخل النقابات الفنية: «اتحاد الكتاب هذا يومك وموعدك. النقابات الفنية هذا يومك وموعدك. حرية التعبير يا بلد». من جانبه، يرى الروائي صبحي موسى، أن أحمد ناجي ضحية صراعات عدة: «ناجي ضحية الصراع بين الأجهزة في مصر. من المعروف أن أي نظام يقوم على السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، ويمكننا في اللحظات الحرجة أن نجعل الأمن سلطة رابعة وليس الصحافة والإعلام. ما يجري في مصر من قمع للحريات ليس سوى تجل لهذا بين السلطات الحاكمة، وفي

مقدمتها سلطة القضاء التي تسعى إلى إبراز نفسها على أنها المدافع الأول عن القيم في المجتمع، ما يجعلنا نعود إلى زمن السادات وسنه لقانون العيب، ويجعلنا نتذكر زمن مبارك وما حدث لنصر حامد أبو زيد. في المجمل، ناجي هو ضحية ثقافة زمن مبارك بشكل واضح، بدءاً من الرهان على كسب الجماهير وتعاطفها مع القضاء بوصفه حامى القيم والأخلاق، مروراً باندفاعه هو نفسه لنشر فصل من رواية يعلم أنها صادمة للراي العام المحافظ، بخاصة أنه سينشر في جريدة عامة وممولة من أموال دافعي الضرائب، بما يعني أنه يحق لأي شخص أن يتساءل عن الجدوى والقيمة وغير ذلك، لكنه كان يتحرك وفقاً لمنظومة الثقافة التي سادت في زمن مبارك، وأدت إلى نشر الروايات الثلاث «قبل وبعد»، «أبناء الخطأ الرومانسي»، «أحلام محرّمة» في هيئة جماهيرية كهئية قصور الثقافة. يومها، انتهت القضية بالمسأة نفسها، أي إقالة رئيس الهيئة ومدير النشر ورئيس تحرير السلسلة وإحالتهم على القضاء. لكن النيابة رأت مدى غضب الشارع في ذلك الوقت، فأمرت بحفظ التحقيق. لكن النيابة هنا تدفع

طالب إبراهيم عبد المجيد بتدخل النقابات الفنية

بالأمر من أجل مزيد من غضب الشارع، فقد حكمت المحكمة سابقاً بالبراءة بناء على رأي متخصصين في الآداب كمحمد سلماوي وجابر عصفور. كان بإمكان النيابة أن تلتزم الصمت، لأن هذه ليست قضية تهريب أموال ولا سرقة مال عام، فما الذي ستستفيد منه المحكمة أو حتى المجتمع من سجن كاتب؟ ولا نعرف لم قضت المحكمة بالسجن في حين كان يمكنها تغريمه مثلاً. فكرة السجن نفسها غير مقبولة وتقدم رسالة واضحة للجميع أن حرية الرأي والإبداع غير مكفولة. حرية الأعلام والتخيل والتفكير غير موجودة، فهل هذا ما أرادت المحكمة بحكمها؟ وهل يسعنا الآن سوى القول بأنها تريد مزيداً من الغضب

إبراهيم عيسى صوت صارخ في القفار

خبر حبس في قضية سرقة، إذ نشرت الخبر في الصفحة الـ 18 المخصصة لأخبار الحوادث. واكتفت بنشر قرار المحكمة مع بيان نقابة الصحفيين، الذي يدين الحكم، ومعلومة بأن نقيب الصحفيين تعهد رفع مذكرة للنائب العام لوقف تنفيذ الحكم. أما جريدة «الوطن» الخاصة، فنشرت خبر الحبس مجرداً في صفحتها الثالثة. كان الأمر لا يهمها من قريب أو من بعيد. في المقابل، اهتمت جريدة «المصري اليوم» بالقضية، وإن لم تعدّها قضيتها الأساسية. فنشرت خبر الحبس في الصفحة الأولى، بينما حاولت في الصفحة الـ 15 الوقوف إلى جوار ناجي بنشر شهادات نفي التهمة عنه في القضية، مثل شهادة الأديب والروائي صنع الله إبراهيم، والكاتب محمد سلماوي، اللذين نفيًا تهمة خدش الحياء العام عن ناجي أمام المحكمة. وحدها جريدة «المقال» تعاملت مع الحكم من باب أنه الحرب على الإبداع والحريات، لا مجرد خبر حبس مكانه صفحة الحوادث. وضعت «المقال» صورة أحمد ناجي في صدر صفحتها الأولى، وعلى خلفية سوداء كتبت عنواناً رئيسياً «دولة السيسي الدينية تحبس الأدباء». وهو مقال رئيس التحرير إبراهيم عيسى، الذي حوّل الصفحة الأولى من الصحيفة، إلى مدفع رسائل للرئيس عبد الفتاح السيسي، جميعها يؤكد أن دولته «تسجن الناس من أجل أفكارهم ورواياتهم». وخصصت «المقال» صفحة بالكامل داخل العدد دفاعاً عن ناجي ونقداً للحكم، وعلى رأس الصفحة وضعت رسماً كاريكاتورياً لريشة ودواية حبر محبوسة في صندوق.

القاهرة - محمد الخولي

كعادتها، لم تخذلنا الصحف المصرية الصادرة صباح الأحد، أي في اليوم التالي للحكم الصادر بحق أحمد ناجي. القضية التي تبدو مؤشراً خطيراً إلى أوضاع حرية الرأي والإبداع في مصر، لم تشغل صحافتنا المهمة فقط بأخبار الرئيس عبد الفتاح السيسي، وإنجازاته في عقد المؤتمرات. هذه الجرائد تعرف أن الرئيس رجل محافظ، ولن يغضب من حبس شخص استخدم «الفاظاً قبيحة». لذا لم تلتفت جريدة بحجم «الأهرام» القومية، إلى القضية ولم تنشر حتى خبر الحكم على ناجي، وعلى خطأها صارت جريدتنا «الدستور» و«الشروق» الخاصتان. جريدة «الجمهورية»، إحدى الصحف القومية الرئيسية، أوردت الخبر في صفحة الحوادث في الصفحة الـ 21، ويعنوان «في قضية خدش الحياء في «أخبار الأدب» سنتان للصحافي، و10 آلاف جنيه غرامة لرئيس التحرير». وبصيغة خبرية صماء، تناولت الخبر، وما وجهته النيابة العامة للمتهم أحمد ناجي، من أنه «أجر عقله وقلمه لتوجه خبيث حمل انتهاكاً لحرمة الآداب العامة، وحسن الخلق والإغراء بالهرجاء خروجا على عاطفة الحياء». ونقلت الجمهورية عن المتهم الثاني، أي رئيس تحرير الصحيفة طارق الطاهر أنه «راجع العنوان دون قراءة النص كاملاً، وأنه ما كان ليسمح بنشره لو قرأه تفصيلاً». وبالطبع هي الشهادة التي اعتمد عليها القاضي في حكمه. وحتى جريدة «الأخبار» التي ينتمي إليها ناجي، جاءت تغطيتها للحدث باردة، فنشرت الخبر كأنه مجرد



أحمد ناجي بريشة عبدالله أحمد

لدى المثقفين والكتاب، وكأنها تدفع بالجميع نحو ثورة ثالثة».

يرى الروائي وجدي الكومي أن خدش الحياء مصطلح مطاط، ويضيف: «هناك قوى رجعية محددة في مصر ما زالت تتمسك بمحاكمة فصول وفقرات من الكتب الأدبية إذا عثرت فيها على ألفاظ جنسية، أو كلمات تستخدم لتبادل الشتائم في الشارع، وتتوجه بصاحب الكتاب ونشره إلى المحكمة على اعتبار أنه صاحب اتجاه جديد يريد كسر حياء المجتمع، وخدش برقعته، ونشر الفتنة الجنسية، إلى آخره من الاتهامات المضحكة، فكيف بوسع كاتب، ينشر مؤلفه 1000 نسخة، أن يخدش حياء مجتمع، يعيش فيه حوالي 90 مليون مواطن ومواطنة، يتعرضون لما يخدش حياءهم بالفعل ليل ونهار؟». على سبيل التوضيح، يقول صاحب «خنادق العذراوات»: «يخدش حياء المجتمع برلماني شتأم من الدرجة الأولى، يعرفه الناس، ويعرفه كبار رجال الدولة، وقدم في وقت من الأوقات فقررة تلفزيونية في برنامج كان يتباهى فيها بالفاظه وسبابه وجنونته. يخدش حياء المجتمع مشاهد الزبالة المنتشرة على قارعة الطريق. يخدش حياء المجتمع برك المجاري الطافحة في الشوارع المهملة من كفر طهرمس والمنشية وغيرهما من المناطق المكتوبة التي يتم فيها البناء بالمخالف ويتقاعس رؤساء الأحياء عن التصدي لهذه المخالفات العقارية، أو إصلاح بنيتها التحتية. يخدش حياء المجتمع المغلاة في رفع الأسعار، وتحميل الناس مغبة الفشل الاقتصادي وعجز المسؤولين عن إنقاذه. يخدش حياء المجتمع المستمر عما يكدر صفو المجتمع وسلمه العام، بينما البطالة والفقر والأسعار في ارتفاع».

إلى جانب كونه روائياً، يعمل أدهم العبيدي في الحمامة، ولذلك يحمل موقفه نظرة سوداوية حزينة: «أليمة التعامل مع المثقف في دولة بحجم مصر كان ليجأ لها أصحاب القضايا المطاردون من قبل أنظمتهم، باتت على حافة الخطر، ظني أن الدولة نتجه الآن لقمع المثقف، وتقييده، وحبس كلمته قبل أن تخرج». ويواصل صاحب «متاهة الأولياء»: «الأمر يعني ببساطة أننا أصبحنا مطية ينتهكها كل من هبّ ودبّ، فإذا لم ترق كتاباتي لأحدهم، سرعان ما سيبادر بتقديم شكوى ضدي، وسرعان ما سيجد أولياء الأمر ذريعة لوضعي وراء القضبان. لم تعد هناك معايير ولا سياق يُؤطر علاقة المثقف بإبداعه أو بنظام دولته. اليوم لا يوجد غير القمع، وعلينا أن نخرس، إنما إلى متى؟». ويختتم قائلاً: «اتحاد الكتاب يقف عاجزاً، ووزارة الثقافة شلت منذ زمن، النظام الأمني يعبت في مصائر الكلمة، عبث... عبث».

* مقالات أخرى على موقعنا، إلى جانب الفصل الخامس من رواية «استخدام الحياة» الذي تسبّب في محاكمة أحمد ناجي.

بيانات استنكار

مع صدور حكم السجن على أحمد ناجي، ملأت الاحتجاجات الافتراضية مواقع التواصل الاجتماعي، فيما أصدرت المؤسسات الثقافية ودور النشر وبعض الكتاب والمثقفين بيانات تستنكر ما حدث. «معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط» أصدر عريضة أول من أمس، يعرب فيها «عن تضامننا مع ناجي وكل المصريين الذين يتعرضون لاعتداءات على حرية التعبير»، وخصوصاً «أن الإعتداء على ناجي يتعارض مع القانون المصري...» وقد وقعها عدد من الروائيين والصحافيين والفنانين. المواقع الإلكترونية الإخبارية والثقافية مثل «مدى مصر»، و«قل» و«زحمة دوت كوم» وقّعت بياناً مشتركاً جاء فيه «الإشارات إلى انتهاك حرية الإبداع صارت واضحة لكل عين، من الحكم على الباحث إسلام البحيري، وعلى الشاعرة فاطمة ناعوت، ثم على ناجي... لقد أتى الحكم الأخير على ناجي ليبت الخوف مجدداً في قلوب الأدباء والمثقفين». وفي بيان له، عبّر «اتحاد الناشرين المصريين» عن قلقه البالغ «تجاه صدور حكم قضائي بحبس الروائي أحمد ناجي، وتغريم الصحافي طارق الطاهر رئيس تحرير أخبار الأدب». آخر الخطوات المستنكرة تمثلت في حملة «احرق عمك الإبداعي»، التي أطلقها عدد من المثقفين على فايسبوك، لدعوة الفنانين والكتاب إلى جمع نسخ من أعمالهم الإبداعية وحرقها أمام مقر دار القضاء العالي في القاهرة، كما تقدمت نقابة الصحفيين و«مؤسسة حرية الفكر والتعبير» أمس به 4 طلبات إلى النائب العام، تناشده فيها وقف تنفيذ عقوبة السجن.